

<https://www.doi.org/10.31918/twejer.1921.8>

e-ISSN (2617-0752)

p-ISSN (2617-0744)



واقع التكوين القومي للمناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وانعكاسها على مستقبل المنطقة

د.م.د. سيروان عارب صادق
كلية التربية الاساس/جامعة صلاح الدين
Serwan.sadiq@su.edu.krd

د. حميد عبدالله صالح
كلية التربية الاساس/جامعة صلاح الدين
Hamed.salih@su.edu.krd

ملخص

تعيش محافظة نينوى حالة فريدة من نوعها فهي منطقة متعدد القوميات والأديان والمذاهب، ويستقر هذا الكل المركب وسط محيط إقليمي متنوع تمتد بعض قومياته ومذاهبه عبر حدود العراق ليشكل تداخلاً اثنيّاً معقداً مع دول الجوار الجغرافي، كما انها من محافظات العراق التي تعرّضت على مر تاريخها السياسي إلى حملات تغيير ديموغرافي اثرت على الواقع السكاني والقومي. يمثل هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على سياسة التعريب والتهجير التي تعرض لها سكان المنطقة، التي اتخذت في العهود الاخيرة من القرن الماضي ابعاداً في تجاوزات مسألة التغيير القومي، ولاسيما بالنسبة المناطق الكردستانية التي لا تزال خارج المنطقة المحررة، وذلك بهدف الكشف عن واقع التكوين القومي للمنطقة وتأثير السياسات التي تعرض لها، من خلال تطرق البعد الجغرافي والتاريخي للمنطقة فضلاً عن دراسة التركيب القومي خلال السنوات ١٩٥٧ إلى ١٩٧٧، وفي الجزء الاخير من البحث تطرقنا إلى تحليل انعكاس التكوين القومي على مستقبل منطقة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات ومن الله التوفيق.

كلمات المفتاحية (القومية، التكوين القومي، مناطق متنازع عليه)

واقع التكوين القومي للمناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وانعكاسها على مستقبل المنطقة

المقدمة

يعد التركيب الاثنوگرافي من العوامل المؤثرة في بناء الوزن السياسي للدولة، لان الدولة التي يكون فيها كيان موحد ومنسجم تكون مستقرة سياسيا مما ينعكس على قوتها ومركزها السياسي الإقليمي والدولي، في حين يؤدي التنوع او (الاختلاف الاثني) إلى عدم الاستقرار وضعف التماسك والاندماج بين أبناء المجتمع الواحد، فضلا عن عرقلة الإدارة والنظام السياسي لتلك الدولة مما يضعفها على مختلف المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية)، لاسيما اذا كان للدولة أعداء يستغلون هذا التعدد الاثني ومن ثم يعملون على تمزيق وحدتها من خلال إثارة خلافات الدينية والمذهبية. وتمتاز منطقة الدراسة بفعل موقعها الجغرافي والاحداث التاريخية التي مرت عليها بتنوع القوميات والاديان إلى درجة أن سميت بمتحف الاديان والقوميات، لذلك راينا أنه من الاجدر ان نخصص بحثنا هذا بدراسة هذا التكوين من خلال تطرق إلى الدراسة إلى الموقع الجغرافي ودورها في التنوع القومي فضلاً عن دراسة المسيرة التاريخية لظهور القوميات، وفي قسم من الدراسة تطرقنا إلى التركيب القومي للمنطقة واخيراً بيّنا تأثير التركيب القومي على مستقبل المنطقة كجزء من منطقة الدراسة.

اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة بانها من الدراسات معقدة لأنها تدرس احدى اهم مواضيع الشائكة والذي هو التركيب القومي في محافظة نينوى التي تمتاز بانها متنوعة الاديان والقوميات والمذاهب، والتي يمكن ان يكون مصدر للانقسام وتمزق إذا لم يحكم بصورة سليمة وعكس وصحيح.

مشكلة الدراسة - إن اختيار مشكلة البحث وتحديد بنائها بعناية تمثل الخطوة الأولى من خطوات البحث العلمي، وتعتبر المشكلة النواة الأساسية التي تمثل انطلاقة الباحث لغرض الاجابة عنها. وهنا يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤلات الآتية:

١- هل تعتبر منطقة الدراسة من المناطق المتنوعة قومياً؟

٢- هل كان للعامل السياسي المتمثل بإسكان العرب اثر في التنوع القومي لسكان منطقة الدراسة ولاسيما في بناء المنطقة واستقرارها.

فرضية الدراسة: - تضع الدراسة فرضية مفادها ما يلي:-

١- ان سهل نينوى منطقة متنوعة قومياً، وذلك لتعدد القوميات التي سكنت المنطقة منذ القدم.

٢- هنالك دور واضح واثر بارز للعامل السياسي في تعدد قوميات نينوى على طول العقود الماضية، لاسيما ما شهدته العراق من عمليات قتل وتهجير وإقصاء وتهميش لفئات معينة على حساب الفئات الأخرى.

هدف الدراسة:-

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها ما يلي:-

١- الكشف عن أثر العامل السياسي ودوره في تنوع التركيب القومي في بناء الدولة بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

٣- بيان طبيعة التنوع القومي في سهل نينوى ومعرفة حجم هذه الاثنيات القومية، وتحديد توزيعها الجغرافي.

٣-تسليط الضوء على دور العامل الاثني في تحديد مستقبل المنطقة كجزء من المنطقة المتنازع عليها بشكل مجرد وأكاديمي بحث.

منهج الدراسة:

تم استخدام منهج الوصفي التحليلي والتاريخي في الدراسة، وقد تم تعزيز بخرائط جغرافية وبيانات وحقائق تاريخية رسمية عراقية ودامغة بهدف التعميق والتوازن.

هيكلية الدراسة:

وعليها تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة. يتناول محور الأول الموقع الجغرافي والبعد التاريخي لاستيطان القوميات في منطقة الدراسة والتطورات الناشئة منها ". اما محور الثاني فقد تناول شرح التركيب القومي

لمنطقة الدراسة من حيث توزيع نسب القوميات. وقد تناول محور الثالث والأخير دراسة تأثير التكوين القومي على مستقبل منطقة الدراسة من خلال تسليط الضوء فيه على حلول سليمة ودستورية لهذه المشكلة والمشاكل الأخرى. وفي الختام تم عرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المحور الأول: تعريف بمنطقة الدراسة

أولاً/البعد الجغرافي لمنطقة الدراسة:

١-الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:

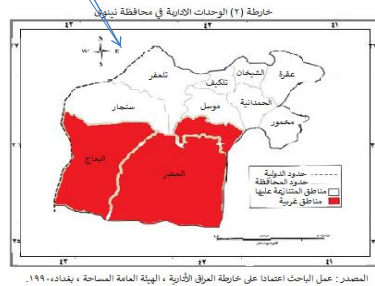
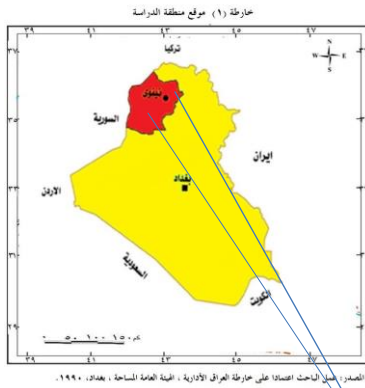
تحتل محافظة نينوى الجزء الشمالي الغربي من العراق و تقع بين دائرتي عرض (٣٤،١ – ٣٧،٣) شمالاً وبين خطي طول (٤١،٢ – ٤٤،١) شرقاً، وتجاورها من الشمال محافظة دهوك وسوريا، ومن الشرق محافظتنا أربيل وكركوك، بينما يحدها من الجنوب كلا من محافظتي صلاح الدين و الانبار، كما تجاور سوريا من الغرب (محمد، ٢٠٠٥، ص٨)

ومما لا شك فيه ان محافظة نينوى لها تاريخ عريق يعود إلى الألف الخامس قبل الميلاد ونظرا لكونها قرية زراعية على مر العصور فقد سكنها الانسان القديم، ثم سكنها الاشوريون في أجزاء كبيرة منها، وأصبحت من القرن الحادي عشر قبل الميلاد وحتى سنة (٦١١) قبل الميلاد تحت سيطرتهم، كما تعد هذه المدينة موطناً للعديد من الانبياء والرسل كالـ(النبي يونس، ،النبي شيت، جرجيس، ودانيال(الموصلي، ١٩٧١، ص٧٥))وقد اكتسبت مدينة الموصل بموقعها هذا اهمية تجارية، حيث يربط بين العراق وجاريته سوريا و تركيا بأقطار البحر المتوسط الاخرى بطريقي السيارات و سكك الحديد كما تعد سوقاً لمنتجات منطقتي الجبال والسهول إلى جانب انتاجها للنفط(محمد، ٢٠٠٥، ص٦)وتتميز المنطقة بأهميتها الزراعية إلى جانب ثروتها النفطية، كما ظهرت فيها العديد من المدن التجارية التي باتت مجمعاً لمنتجات المنطقتين الجبلية و السهل الرسوبي. أما الاهمية الاثنوغرافية فتتمثل بكونها ملتقى للقوميات وموطناً للطوائف والاديان، بحيث لا نجد نظيراً لها في العراق إلى جانب الكورد الذين يشكلون غالبية السكان قبل تنفيذ الحكومات العراقية سياسة التغيير القومي، كما تسكنها

العرب والترکمان مثلما يتواجد على ارضها الكلدان والاشوريون و طوائف دينية متعددة كالازيدية و الشبك. حتى وصفها (دشاكر خصباک) بالمتحف (الاثنوغرافي – الاثنولوجي) فهي موطن لكثير من القوميات و الاديان و المذاهب المتنوعة. وتعد محافظة نينوى ثاني أكبر محافظة في العراق من الناحية السكانية و ثالث اكبر مدينة من الناحية المساحية.

٢- المساحة/

تبلغ مساحة محافظة نينوى (٣٧٣٢٣ كم٢)، وتمثل (٨,٦ ٪) من مجموع مساحة العراق، ومن مجموع هذه المساحات (١٥١٩٢) كم٢ هي مساحة مناطق الكردستانية التي تمثل (٤٠,٢ ٪) من مجموع مساحة محافظة نينوى ، كما يشكل (١٧,٦٧ ٪) من مساحة اقليم كردستان (محمد، ٢٠٠٥، ص٣) وقد توزع هؤلاء السكان على الوحدات الادارية التالية (الموصل، تلکيف، مخمور، الحمدانية، سنجار، تلعفر، شيخان، الحضر، البعاج)



عقرة الذي اقتطع من محافظة دهوك وعاد إليها من جديد بعد انتفاضة آذار الشعبانية في عام (١٩٩١) (سوفي, ٢٠٠٥, لا ٣١٨). أن تلك الخصائص التي اتسمت بها محافظة نينوى جعلت منها مسرحاً لحملات التعريب التي اتخذت في القرن الماضي بعداً قومياً وسياسياً بحيث باتت تشكل احدث وابرز العقبات في طريق حل المسألة الكردية في العراق الجديد (محمد, ٢٠٠٥, ص ٨-٩).

٣- الهيكل الاداري /

ادارياً تتكون منطقة الدراسة من الوحدات الادارية التالية (الموصل, تكليف, مخمور, الحمدانية, سنجار, تلعفر, شيخان, الحضر, البعاج) وقضاء عقرة الذي أقتطع من محافظة دهوك وعاد إليها من جديد بعد انتفاضة آذار عام (١٩٩١) (سوفي, ٢٠٠٥, ص ٣٢٠).

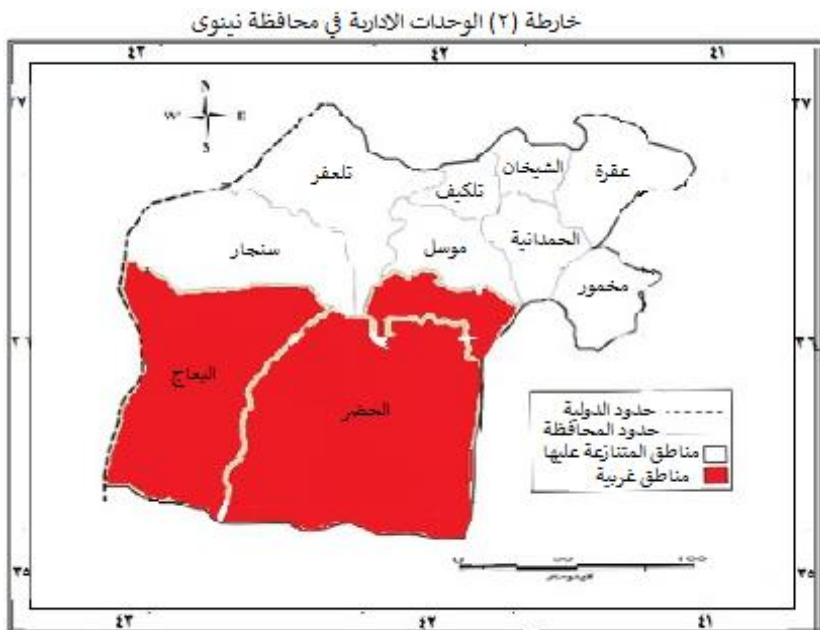
جدول رقم (١)

الوحدات الإدارية ونسب مساحاتهم بالنسبة إلى مساحة محافظة نينوى عام (٢٠٠٩)

الوحدات الادارية	مساحة (كم ٢)	الوحدات الادارية	مساحة (كم ٢)
مركز قضاء الموصل	4,8	مركز قضاء تلعفر	8,6
ناحية بعشيقة	1,3	ناحية زمار	3,3
ناحية الشورة	2	ناحية ربيعة	...
ناحية حمام العليل	2	ناحية العياضية	...
ناحية القيارة	1,8	مجموع المساحة	12
ناحية المحلبية	...	مركز قضاء الشيخان	3,6
مجموع المساحة	12	ناحية زيلكان (الفاروق)	...
مركز قضاء الحمدانية	1,3	مجموع المساحة	3,6

26	مركز قضاء الحضر	1,3	ناحية نمروود
...	ناحية التل	0,6	ناحية برطلة
26	مجموع المساحة	4	مجموع المساحة
24,6	مركز قضاء البعاج	2,1	مركز قضاء تلكيف
...	ناحية القحطانية	2	ناحية القوش
24,4	مجموع المساحة	...	ناحية وانة
3,2	مركز قضاء مخمور	3,3	مجموع المساحة
1,6	ناحية الكوبر	7,8	مركز قضاء سنجار
2,6	ناحية كنديناوة	...	ناحية الشمال
...	ناحية قراج	...	ناحية القيروان
...	ناحية ملاقرة (العدنانية)	7,8	مجموع المساحة
7,4	مجموع المساحة	...	ناحية فابدة
3,2	مركز قضاء مخمور	37323	مجموع مساحة المحافظة

مصدر: من عمل الطالب بالاعتماد على: الجمهورية العراقية, وزارة التخطيط, جهاز مركزي للإحصاء. على انترنت:
http://www.cosit.gov.iq/AAS/AAS2012/section_10/1.htm



ثانياً/البعد التاريخي للتكوين القومي لمنطقة الدراسة:

تحتل منطقة الدراسة بموقعها الجغرافي مكانة استراتيجية غاية في الاهمية ليس لكونها حلقة وصل بين اقليم كردستان والمناطق الوسطى والجنوبية للعراق فقط، بل لأنها تعد في الوقت نفسه الرابط الذي يربط بين العراق بالدول المجاورة كسوريا وتركيا، كما تعد سلة الغذاء العراقي من حيث الانتاج النباتي والحيواني، فضلاً عن غناها بمصادر الطاقة ولاسيما النفط. ومما لا شك فيه فإن نينوى تمتاز أيضاً بأهميتها الاثنوغرافية كملتقى للأديان وتواصل القوميات كما ذكرنا ذلك مسبقاً. وقد كانت منطقة الدراسة بعد الحرب العالمية الأولى التي تعدّ جزءاً من (ولاية الموصل) نقطة الخلاف الأكبر بين الدولتين العثمانية وبريطانيا العظمى صاحبة اكبر المصالح بالمنطقة حينذاك، وبعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ ارتبطت ولاية الموصل بكل ملحقاتها بالدولة الفتية وتم تجزئتها إلى أجزاء ادارية جديدة سمي كل واحدة منها بالولاية مثل ولاية أربيل، ولاية السليمانية، ولاية

كركوك ,وكانت ولاية الموصل تتكون من الاقضية(سنجار, دهوك , زاخو, العمادية, وعقره) (ناوخوش, ٢٠٠٠, لا ٧٦-٨٠).انظر جدول رقم(٢)

جدول رقم (٢)

لواء الموصل حسب الوحدات الادارية لسنة ١٩٣٠

ت	القضاء	الناحية
١.	الموصل	المركز, قره قوش , الشورة , الشرفا
٢.	دهوك	المركز, دوسكي , مزوري بالا
٣.	زاخو	المركز, سليفاني , السندي , الكولي
٤.	العمادية	المركز, نيرة , وريكان , برواري بالا
٥.	زيبار	المركز, بيرة كةيرة
٦.	سنجار	المركز, الشمال
٧.	تلعفر	المركز , الزمار
٨.	الشيخان	القوش, باسني , بعشقة
٩.	عقرة	المركز, العشائر السبعة

المصدر : د.خليل اسماعيل محمد ، (دهوك – نينوى) دراسة الخصائص الديموغرافية للسكان ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٥ ، ١٠

وبحسب المصادر التاريخية فان اغلب سكان تلك المدن باستثناء الموصل كانوا من الكرد لدرجة يذكر (يسترنج)في مؤلفه (بلدان الخلافة) أن أهل الموصل

كانوا اكراداً يتكلمون اللغة الكردية فضلاً عن معرفتهم بلغات اخرى كالعربية والتركية والفارسية.(محمد, ٢٠١٠, ص٣٧)

وقد اختلفت المصادر في تحديد اصول الكورد كما يلي:

- ١- يرجع بعض الكتاب العرب, الكورد إلى شعوب البحر المتوسط ومنهم من يرددهم إلى ربيعة او مضر كما وينسبهم آخرون إلى الكلدانيين.
- ٢- وهناك من ينسبهم إلى خليط من شعوب زاكروس وشعوب ايران أو خليط من شعوب البحر المتوسط.
- ٣- وهناك من المعنيين بدراسات الاجناس يؤكدون على ان الكورد احد الشعوب الهندو أوروبية القادمة من وسط وشرق أوربا او من وسط اسيا. وقد تجمعوا في مناطق شرق وشمال شرق بحر قزوين, وكمحلة أولى قدمت هذه الشعوب إلى مناطق زاكروس وشرق تركيا في المراحل التالية.(الفيل, ١٩٦٥, ص٦٥).

ومن حيث الارقام والبيانات تاريخياً يمكن ان نعتمد على تقديرات احصائيات لجنة عصابة الامم مع بعض الملاحظات عليها, فقد بينت ان نسبة الكورد تتراوح بين(٥٦-٦٥ %) من مجموع سكان ولاية الموصل (التقديرات العراقية والتركية والبريطانية) بينما تتراوح نسبة التركمان بين (٥-٢٩%) في حين تتراوح نسبة العرب من مجموع سكان ولاية الموصل بين (٩-٢٤%).

يرجع أصل العرب إلى المجموعة السامية النازحة من الجزيرة العربية وفي العهود المختلفة والمتتالية, مثل الزحف العربي في القرن السابع الميلادي من اكبر التغيرات التي حصلت في التكوين العنصري لسكان العراق (البلاذرزي, ١٩٢٧, ص٢٠٤-٢٠٥) ويذكر الهمداني أن أول من احتل الموصل من العرب وسكنها هو (هرثمة الياقي) كما اورد (اليلادزري) اول اشارة إلى سكنى القبائل العربية في منطقة سنجار بعد الفتح الاسلامي للعراق (الاصطخري, ١٩٢٧, ص٨٥-٨٦) من جانب اخر عمدت السلطات العثمانية إلى استمالة العشائر العربية لاستيطان في منطقة الدراسة, بهدف وضع حد لمشكلات تنقلاتهم واخضاعهم لنفوذها, وكانت خطط الوالي (مدحت باشا) (١٨٦٩-١٨٧٢) في توزيع الاراضي الزراعية عليهم وحفر الابار لهم, تصب في هذا الاتجاه (محمد, ١٩٩٩, ص٤٣) وقد وجدت العشائر العربية الرحالة في منطقة الجزيرة المكان المناسب للاستقرار فيها لخصوبة تربتها ووفرة مياهها,

الأمر الذي شجع رؤساء تلك العشائر على الاستجابة لطلبات الدولة للاستيطان, لذلك شهدت الفترة ما بين سنتي (١٨٥٠ - ١٩١٨) اوسع حركة لتوطين مثل تلك العشائر في المنطقة, وهذا كان له الاثر الأكبر في إعادة التكوين القومي لسكان المحافظة ومن أبرز تلك العشائر التي استوطنت المنطقة:

١. عشائر شمر: وموطنها في منطقة نجد شمال الجزيرة العربية, نزحت على شكل موجات متقطعة باتجاه العراق و بلاد الشام, وكان اول هجرة لهما في القرن (١٧م) بسبب الجفاف وقد توزع قسم منها في الموصل, ربيعة, ومنطقة ما بين بعاج والحدود السورية, وبين بعاج والحويزة.
٢. عشائر الجبور: قدمت إلى العراق من بلاد الشام منذ ما يزيد على القرنين استقر قسم منها في محافظة نينوى, ومنهم البو حمادة التي توزعت على قضائي سنجار و البعاج فضلاً عن الموصل وناحية ربيعة.
٣. عشائر الظفير: نزحت من نجد اوائل القرن التاسع عشر واستقر بعضهم في اطراف سنجار ومنهم البو قزج .
٤. عشيرة عكيدات: نزحت من نجد إلى وادي الفرات في القرن الثامن عشر و توزعت في مناطق البعاج و سنجار و تلعفر وفي داخل الموصل.
٥. عشائر الدليم: توزعت مساكنهم في مركز المحافظة وفي أفضية تلكيف والحمدانية و البعاج والحضر وكذلك في قضائي تلعفر و سنجار (العامري, ١٩٩٢, ص ١٠٥)
٦. عشيرة البيكات: مضى على وجود هذه العشيرة في الموصل حوالي اربعة قرون توزعت في زمن السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) على الموصل, المعزة, ديار بكر, ودير الزور (العامري, ١٩٩٢, ص ٦٤)
٧. بن خالد: توجهت هذه العشيرة إلى الموصل بعد استيلاء السلطان مراد الرابع على بغداد, قادمين من نجد و الاحساء, وأغلب مساكنهم في مدينة الموصل وناحية نمرود. كما سكنت منطقة الموصل عشيرة البو بدران في اكثر من (٦٠) قرية توزعت بين حمام العليل و الحضر الشورة وتل عبطة (محمد, ١٩٩٩, ص ١١)
٨. الحديدون: توزعت مساكنهم في محافظة نينوى في منطقة الجزيرة, البعاج, والحضر, وأيضاً في حمام العليل والشيخان و تلكيف. (العامري, ١٩٩٢, ص ١٢)

٩. المعامرة: وقد هاجرت من الحجاز إلى سوريا ودخلت العراق مع عشائر طي وسكنت ضواحي الموصل. (العامري، ١٩٩٢، ص ٥٥)

١٠. عشيرة الزوجج : وهي من عشائر طي قدمت من الجزيرة العربية منذ ثلاثة قرون، استقر قسم منهم في محافظة نينوى، فضلاً عن عشائر البو منف، الخواتنة، البو غربة، اللهيبي، البو هزاع. (العامري، ١٩٩٢، ص ١٢٨)

وقد تصاعدت وتائر الهجرة في العهد الحديث دون انقطاع، كما شهدت خارطة توزيع العشائر الرحالة في المنطقة تغيراً كبيراً أو منها شمر وزبيدة وعنزة القادمين من الغرب والمتوغلين شمالاً باتجاه محافظة نينوى ولاسيما في منطقة الجزيرة، وكان الهدف منها هو الحد من نفوذهم واحكام سيطرة الدولة عليهم، إلى جانب توسع الانتاج الزراعي في المنطقة، وقد شهدت الفترة التي تلت تأسيس الدولة العراقية والحق ولاية الموصل بها، شهدت مشاريع توطین مخططة كان من ابرزها مشروع الجزيرة (١٩) الذي شمل شمال و شمال شرق مرتفعات سنجار و اقيمت فيه للعشائر العربية (١٧٤) مستوطنة ولاسيما عشائر شمر التي كانت تجوب المنطقة ففي ظل هذا المشروع تم توطین الالاف من سكان البدو لاسيما في المثلث الممتد بين تلغفر- سنجار و الحضر خلال الفترة بين (١٩٤٥ – ١٩٥٨) (مينه، ١٩٩٩، لا، ٢٦٠)

ان سهول سنجار وتلغفر وشمال الحضر، تمثل المناطق الأولى التي امتدت اليها عمليات توطین العشائر العربية الرحالة وخلال الفترة ما بين سنتي (١٩٥١ – ١٩٦٥) تمت اقامة (٧٢٩) مستوطنة في منطقة الجزيرة منها (٤٠٠) مستوطنة بين سنجار والحضر و (١٥٢) مستوطنة في شمال و شمال شرق مرتفعات سنجار فضلاً عن (١٧٤) مستوطنة في ناحية سنجار نفسها، وكان قد تم تشكيل لجان خاصة للتوطين و تقديم المساعدات لهم (مينه، ١٩٩٩، لا، ٢٥٩) واتسعت عمليات الاستيطان في الستينات في منطقة الجزيرة والتي كانت من احدى نتائجها اقامة قرية نموذجية باسم (ربيعة) سرعان ما تحولت إلى مركز لناحية ربيعة تابعة لقضاء تلغفر، تشرف على (٦٧) قرية، وهي واحدة من (١٧) قرية كان مقررأ اقامتها ضمن مشروع الجزيرة المذكور (محمد، ١٩٩٩، ص ١٣) وكان من نتائج هذا المشروع إعادة

التشكيلات الادارية في الجزء الجنوبي الغربي من المحافظة, وتغليب السكان العرب في المنطقة.

اما بالنسبة للترکمان فهم من قبائل الاغواز أو الغز, وينتمون من حيث السلالة العرقية إلى نفس المجموعة التي انحدر منها الترك (الضابط, ١٩٦٣, ص ٣١) والغز طائفة من الترك كانت تسكن الاراضي الواسعة بين بحر الخزر واسط مجرى نهر سیرداريا (اوزمن, ٢٠٠٢, ص ١٢) واسم الترمکمان مستمد من كلمة ترجمان, حيث ان الترمکمان وفي بداية الفتح الإسلامي قاموا بالترجمة بين الفاتحين و اترك بلاد خراسان من غير المسلمين. (محمد, ١٩٩٩, ص ٤٣) يأتي الترمکمان في المرتبة الثالثة في منطقة الدراسة من حيث تسلسل القوميات فيها إذ تتراوح نسبتهم بين ٥٠٪ إلى ٢٩٪.

ثالثا/ العوامل المؤثرة في التكوين القومي لمنطقة الدراسة:

أ - الموقع الجغرافي لإقليم كردستان:

لقد ترك الموقع الجغرافي لإقليم كردستان في الشرق الاوسط اثراً بارزاً في التركيب السكاني, فهو يقع في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا. وهو بذلك يعد همزة وصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا, خاصة موقعه الاقتصادي واعتباره نقطة مهمة للتجارة القديمة والملاحة البحرية قديماً وحديثاً, وقد سلكته جماعات بشرية مختلفة عبر التاريخ فمنها ما عبرته طارئة ومنها ما استقرت فيه واقامت المستوطنات فيها, وقد استفادوا من وفرة المياه وملاءمة مناخه وخصوبة تربته, وقد ساهم في قيام حضارات عريقة انضوت في كفنه الجماعات الطارئة مما اثر على كثرة اجناسه وعقائده وعده الباحثون بالمتحف الاثنوغرافي (الطائي, ١٩٩٧, ص ٧٩-٨١) وتمثل الأهمية الجيو ستراتيجية للإقليم احد العوامل البارزة التي جعلت منه موقعا جغرافيا متميزا وهمزة وصل بين انتقال الجماعات البشرية الغازية وملتقى الاقوام والجماعات المختلفة ومن أبرز من وفد إلى المنطقة, الشعوب السامية, والفرس, واليونانيون والعرب, والمغول ومن ثم الاترك إلى جانب الاوربيين خلال التاريخ الحديث.

ب - الاحتلال العسكري:

يعد الاحتلال من العناصر المؤثرة في تواجد الأقليات في كردستان. فتواجد جزء أكبر من التركمان في مدن كركوك واربيل فضلاً عن الاقضية والنواحي، يعود إلى الصراع بين الاتراك والقوى الإقليمية الأخرى بحكم موقع الإقليم، وبالتالي ادراك الاتراك مزايها موقع اقليم كردستان فضلاً عن تأثيره على خط سير التجارة في اجزائها الجنوبية. مما دفع بهم إلى بناء عدد من المدن على شكل قلاع وحصون لتوطين اتباعهم من الاتراك (شريف، ١٩٨٠، ص ٩٠).

ت - الهجرة.

الهجرة احد عوامل الانتقال من مكان إلى آخر سواء أكانت هجرة طوعية متمثلة بالتجارة قديماً أو هجرة اجبارية مخططة كهجرة العشائر العربية المتنقلة في اعماق اراضي كردستان، بتشجيع من قبل الحكومة العراقية السابقة ولاسيما في الاجزاء الجنوبية، إضافة إلى عمليات التعريب والتهجير القسري التي تعرض لها سكان غير العرب في مناطق متنازع عليه، وهذا الامر كان له أثر كبير على طبيعة التركيب السكاني ولاسيما التركيب القومي (محمد، ٢٠٠٥، ص ٤٤).

ث- الأوضاع السياسية: وهي تقع ضمن التاريخ السياسي الذي مر به اقليم كردستان وعلى النحو التالي:

١- ترسيم الحدود السياسية الدولية بشكل يتجاوز امانى وتطلعات الشعوب المجاورة لخط الحدود، بحيث ينتج عنه تقسيم الشعب الواحد او العشيرة او الطائفة الدينية على طرفي خط حدود مثل تلك الحدود التي رسمت بين العراق وايران وتركيا حيث تم تقسيم الشعب الكردي بين الدول المذكورة.

٢- توسع الدول وبسط سيطرتها ونفوذها على مناطق واقاليم الدول المجاورة مما يؤدي إلى خضوع شعوب تلك المناطق إلى سيطرتها كاحتلال روسيا للشيشان (القصاب: وآخرون، بلا سنة طبع، ص ٢٩٤).

محور الثاني/التكوين القومي لسكان محافظة نينوى:

القومية مبدأ روحي يربط الأبناء والآباء والمواطنين بعضهم ببعض ويربطهم بالأرض التي يعيشون عليها ، وهي أيضا شعور بالانتماء يحس به الإنسان تجاه شريحة معينة (أبو عيانة، ١٩٨٧، ص ٢٢٢). او هي شعور متبادل بين الأفراد، بحيث يجعلهم متأثرين بعواطفهم وسلوكهم وبفكرة الولاء للوطن في ارض واحدة يتكلمون لغة واحدة، ومصالحهم السياسية والاقتصادية والحضارية واحدة وأمانهم وأمالهم واحدة، يتأثرون بمؤثرات واحدة(سواء في النكبات أو في الأفراح) بصرف النظر عن ميولهم الدينية أو مصالحهم الفردية(عبد الوهاب:الهيئة، ١٩٨٩، ص ٧١)وبقصد بالتركيب القومي، توزيع السكان بحسب الأصول العرقية التي ينتمون اليها ويمثل التركيب القومي أهمية كبيرة في دراسات الجغرافية السياسية فالتجانس القومي له تأثير في ترابط سكان الدول، وتماسكهم وتعاطف بعضهم مع بعض وهو بذلك يعتبر من أهم الأسس في بنية العلاقات الداخلية في الدولة(طالب، ٢٠٠٥، ص ٢٤٤-٢٤٥)ومن جهة اخرى لم تعد هناك دولة في عالمنا المعاصر يمكن أن تتدعي لشعبها صفة التجانس القومي الكامل لذا فإن التباين القومي دون سياسة توظيف حكيمة بين القوميات يخلق مشكلات سياسية محلية وإقليمية ودولية (محمد، ٢٠٠٩، ص ٢٩-٣٠)، والمعروف ان الموقع الجغرافي لمحافظة نينوى كان له دور كبير في التركيب الأثنتوغرافي من خلال كونه جسراً للشعوب و الأقوام الوافدة اليه، والتي استقر الكثير منها على أرضه وساهم بالتالي في تكوين اجناسهم(محمد:آخرون، ٢٠٠٣، ص ١١)، ان البيانات والمعلومات التي توفرت لدينا عن التركيب القومي لسكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى يشوبها الكثير من الغموض وهي غير منشورة على مستوى المحافظة، الأمر الذي يجعل تعاملنا معه تعاملاً شديداً الحذر، وقد أقتصر على تعدادي ١٩٥٧ و ١٩٧٧، وفيما يأتي دراسة عن القوميات الأساسية التي يتكون منها سكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى:

أ.الكورد :

يعتبر الكورد من شعوب غربي قارة اسيا ومن اقدم الأقوام الذين اتخذوا من البلاد الجبلية الواقعة شرقي تركيا وغربي ايران وشمالى شرقي تركيا وغربي ايران وشمالى سوريا موطناً لهم منذ القدم، ثم انحدروا نحو مناطق الهضاب إلى

ان استقر قسم منهم في سهول وادي الرافدين ومنطقة نينوى كجزء منها(خصباك, ١٩٧٣, ص ١٦٤).، إذ يشكلون نسبة (٣٠,٨%) من مجموع سكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وحسب تعداد عام ١٩٥٧، وبعد أن كانوا يشكلون القومية الرئيسية فقد بدأت نسبتهم بالانخفاض إلى (٢٥,٠%) في ضوء التعداد السكاني لعام ١٩٧٧ أي إنها انخفضت بنسبة (٢,٢%) وهذا يعتبر عكس الواقع الديموغرافي للشعب الكوردي. وبعبارة أخرى فإن نسبة الزيادة بين الكورد قد بلغت (٣,٢%) خلال فترة (١٩٧٧-١٩٥٧)

جدول رقم (٣)

نسبة زيادة السكان حسب القومية في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى
لسنوات (١٩٧٧-١٩٥٧)

	القوميات	نسبة الزيادة (%)
١.	الكوردية	٣,٢
٢.	العربية	٦,٦
٣.	التركمانية	٣,٦-
٤.	السريانية	٣,٤-
٥.	الأخرى	٣,٧-

المصدر : ١-المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٧, جدول رقم ١٦

٢- فيصل دباغ, كورد كمة نەتقەوكانى ترهه‌قو‌لیر, لا ١٨

وإذا دققنا البيانات والاحصائيات التي تعود إلى الفترة التي سبقت تعداد عام ١٩٥٧ نلاحظ إن البيانات التي توصلت إليها لجنة عصابة الأمم لحل مشكلة ولاية الموصل في عام ١٩٢٥ قدرت عدد الكورد في تلك الألية التي تضم ألية (محافظات) الموصل و اربيل و السليمانية و كركوك بـ (٤٩١٠٥٠) نسمة أي نسبة (٦٥ %) من مجموع سكان الولاية المذكورة. كذلك يلاحظ في تعداد عام

١٩٤٧ ان نسبة الكورد في محافظة نينوى (٣٣,٦%) من مجموع سكان المحافظة، وهذا يظهر ان نسبة الكورد في تعداد عام ١٩٤٧ أكبر مما هي عليها في تعدادي (١٩٥٧-١٩٧٧)، ويتبين مما سبق أن الكورد في انخفاض مستمر من حيث العدد من تعداد للأخر.

ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

١. حالة الهجرة إلى خارج المحافظة والعراق، وكذلك تشريد وترحيل المئات بل الآلاف من السكان الكورد إلى خارج مناطقهم الأصلية، مما جعل هذه الوضعية الاستثنائية والظروف السيئة غير ملائمة لعملية التعداد العام للسكان بالشكل المطلوب.

٢. محاولات السلطة لتقليل وتحجيم عدد الكورد خلال عمليات التعداد السكاني، لاسيما في المحافظات ذات التنوع الأثنو جغرافي، وذلك بعدم احتساب الأزيديين والمسيحيين والكورد الفيلين اكراداً

٣. التغييرات المستمرة في الحدود الإدارية لمحافظة نينوى خلال العقود الثلاثة المذكورة، منها على سبيل المثال اقتطاع قضاء عقرة من محافظة دهوك وضمه إلى محافظة نينوى واقتطاع قضاء مخمور من محافظة أربيل وضمه إلى محافظة نينوى أيضاً. (محمد: وآخرون: ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٣)

٢. العرب :

لم يكن هناك ما يشير إلى وجود العرب في العراق، حتى الألف الأول قبل الميلاد، حيث ورد أقدم إشارة لـ(لفظة العرب) أو نحو ذلك في كتابات الآشوريين في القرن التاسع قبل الميلاد، وكانت تعني عندهم (مشيخة) تحكم البادية المتاخمة لحدود الآشوريين(محمد، ٢٠٠٦، ص ٥٦-٥٧)

واستمر تيار التعريب قوياً في العراق طيل العصر العباسي حيث كان واضحاً في الموصل، ففي عام ١٦٤٠م نزحت مجموعة واسعة من قبائل الشمر من نجد باتجاه الموصل، وأخذت قبائل الجبور بالتعريب وذلك بمحاذاة نهر دجلة في منطقة جبل سنجار أما الحديديون والطبي والعبيد فكانوا ينتقلون من منطقة الحويجة إلى منطقة الدراسة (محمد، ١٩٩٤، لا ٦١) وتوسعت محاولات التوطين في أوائل الستينات من القرن الماضي، حيث بلغ عدد المستوطنات في الجزيرة

التي بنيت بين عامي (١٩٥١-١٩٦٥) نحو (٤٠٠) قرية بين سنجار والحضر، اذ يسكنها أكثر من (٤٧٤٠٠) نسمة، كما يبلغ عددها في الشمال والشمال الشرقي لجبل سنجار (١٥٢) قرية فضلاً عن (١٧٢) قرية في ناحية سنجار نفسها والتي تضم (٣٢٢٠٠) نسمة.

يظهر مما سبق إن السكان العرب الذين نزحوا من الجزيرة العربية واتجهوا إلى العراق واستقروا فيها خلال العهود الماضية متجاوزين مرتفعات حميرين داخل عمق أراضي كوردستان مستغلين قيادتهم للسلطة في زرع منطقة بقرى ومستوطنات عربية بيد ان سياسة التعريب التي انتهجتها الحكومات العراقية أدت إلى زيادة نسبة سكان العرب حيث بلغوا أعلى نسبة للزيادة مقارنة ببقية القوميات. وإن زيادة نسبة العرب على حساب السكان الكورد انعكست ابعادها على نسب التوزيع القومي ومثل أحد ابرز سمات التعريب في المنطقة ويمكن عزو أسباب الزيادة المستمرة لعدد سكان العرب في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى إلى الأسباب التالية:

١. استمرار زحف القبائل العربية من الغرب والجنوب الغربي، داخل العمق العراقي باتجاه الموصل فضلاً عن توطين العشائر البدوية وتوزيع الأراضي عليهم.
٢. تقديم المكافآت المالية، وتوزيع الأراضي على السكان العرب القادمين باستمرار إلى محافظة الموصل فضلاً عن المغريات و المناصب الوظيفية.
٣. اقرار اسكان العرب خارج محافظاتهم حيث تم توزيع الأراضي عليهم أو منحهم الامتيازات الوظيفية أو استعمال القوة إن لزم الأمر (طالب، ٢٠٠٥، ص ٢٥٤)
٤. توجه الاحصاءات السكانية في العراق شكل يخدم أهدافه المركزية، من ابرزها تحجيم عدد سكان القوميات غير العربية (٥٢)، وقد برزت هذه الظاهرة منذ وقت مبكر، أثناء قيام لجنة عصابة الأمم بدراسة مشكلة ولاية الموصل ومازالت هذه المشكلة قائمة حتى يومنا هذا.
٥. التغييرات الادارية المستمرة في المحافظات ذات الغالبية الكوردية تهدف إلى تغيير الطابع القومي فيها وقد شملت هذه التغييرات محافظة نينوى بوجه خاص (محمد، ١٩٩٧، ص ٢٨-٣٠)

جدول رقم (٤)

التوزيع القومي لسكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى

(١٩٥٧ - ١٩٧٧) بالمائة (%)

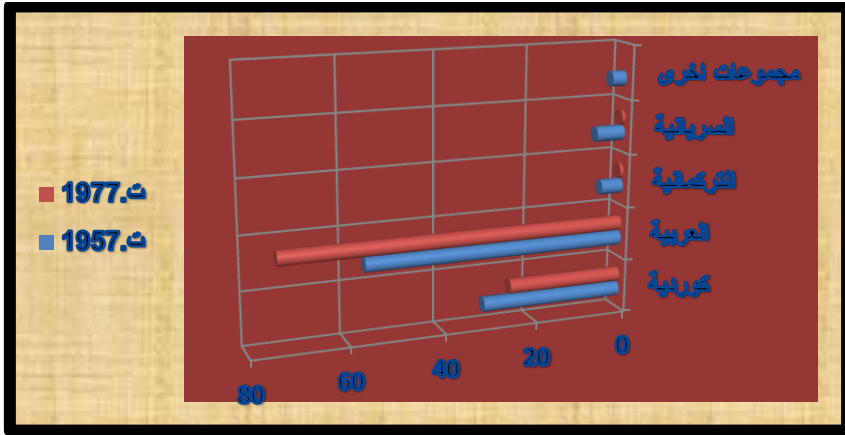
ت	القوميات	١٩٥٧	١٩٧٧
١.	الكوردية	٣٠,٨	٢٥,٠
٢.	العربية	٥٦	٧٣,٦
٣.	التركمانية	٤,٨	٠,٧
٤.	السريانية	٦,٢	٠,٧
٥.	مجموعات أخرى	٣,١	-
٦.			
٧.	المجموع	%١٠٠	%١٠٠

١. نتائج التعداد السكاني لسنة (١٩٥٧ - ١٩٧٧) لولايات الموصل وكركوك واربيل والسليمانية.

إذا امعنا النظر في هذا الجدول (٤) و الشكل (١) وتوزيعه القومي، نلاحظ وبوضوح أن القوميات غير العربية هي في تنازل مستمر من حيث عدد سكانها، ففي تعداد عام ١٩٥٧ وبعد هذا التاريخ وعلى النقيض نرى تزايداً ملحوظاً في نسبة السكان العرب ضمن هذه المحافظة ويعود ذلك إلى الأسباب التي أشرنا إليها آنفاً وأهمها سياسية التعريب والتهجير والترحيل.

شكل رقم (١)

نسبة الزيادة القومية في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى للفترة (١٩٥٧ - ١٩٧٧) %



المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على جدول رقم (٤)

٣. التركمان:

يعود تاريخ التركمان في العراق إلى الفترات التي زحفت خلالها مجموعة من القبائل التركية التي كانت تقطن وسط اسيا ما بين بحر قزوين وحدود الصين الغربية باتجاه الغرب (محمد، ٢٠١١، ص ٢٦)، وكذلك الأتراك الذين قدموا مع الاحتلال العثماني للعراق، وجاء في التقرير الذي أعدته عصبة الأمم حول مصير ولاية الموصل أن جميع الترك الذين اجتازوا نهر (جيحون) في القرن الحادي عشر للميلاد، اعتنقوا الإسلام وصاروا يدعونهم بالتركمان (محمد، ١٩٩٤، لا ٢٥٤) ومن جهة أخرى فإن بعض المصادر تشير إلى أن دخول الأتراك إلى العراق يعود إلى سنة ٥٤ الهجرية عندما بعث عبدالله زياد والي خراسان ألف مقاتل إلى العراق واستوطنهم في البصرة (طالب، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨-٢٥٩) وإن اسم التركمان مستمد من كلمة ترجمان، إذ إن التركمان وفي بداية الفتح الإسلامي قاموا بالترجمة، فيما يصنفهم باحثون بحسب لقبهم إلى مجموعتين مختلفتين هما:

١-التركمان: هؤلاء جاءوا مع المغول والاتابكة وجيوش طغرل بك.

ب-الأتراك: هؤلاء قدموا مع الجيوش العثمانية عندما احتلوا العراق.(لجنة عصابة الامم, ١٩٢٤, ص٤٣)

ويأتي التركمان في المرتبة الثالثة في محافظة نينوى حيث شكلت نسبتهم (٤,٨ %) من مجموع سكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وذلك في عام ١٩٥٧، أما في تعداد عام ١٩٧٧ فانخفضت نسبتهم (٠,٧%) من مجموع سكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى، وقد انخفضت نسبة سكان التركمان خلال (١٩٥٧-٢٠٠٧) بنسبة (-٣,٦%) سنوياً.

ويعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

١. ترحيل وتهجير الكثير منهم إلى خارج محافظة نينوى، وتوطين العرب في أماكنهم أي إنهم تعرضوا إلى عمليات التعريب مع إخوانهم الكورد وخاصة على طول الحزام الذي يبدأ من تلعفر مروراً بكركوك حتى يصل إلى خانقين ومندلي في محافظة ديالى.

٢. تحجيم نسبتهم من قبل الحكومة المركزية من خلال التعدادات السكانية بشكل يخدم أهدافها الشوفينية سواء اكان مع الكورد ام مع غيرهم. (طالب, ٢٠٠٥, ص٢٥٩).

٤. المجموعات السريانية :

يلاحظ أن معتنقي الديانة المسيحية والذين ينحدرون من عدة قوميات مختلفة، لا تتوفر عنهم البيانات الكافية في تعداد العام ١٩٥٧، حيث ورد عنهم فقط اسم(السريان والكلدان)، بينما ورد في تعداد العام ١٩٧٧ أسم (السريان والأرمن)،ولهذا لا يمكن مقارنة كل قومية على حده ما يعتبر جميعهم ضمن المجموعة السريانية حتى يتيسر لنا المقارنة والتحليل. ويظهر أن جميع الأقوام المسيحية التي تستوطن العراق يسمون بـ(السريانيين) وأصبحت كلمة سرياني مرادفة لكلمة المسيحي(٥٩) وتأتي مجموعة السريان بالمرتبة الأخيرة من حيث تسلسل التكوين القومي لسكان المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى حيث بلغت نسبتهم في تعداد العام ١٩٥٧ (٦,٢ %) من سكان المنطقة، وفي تعداد

العام ١٩٧٧ انخفضت نسبتهم إلى (٥ %) من مجموع السكان في المنطقة، وتتميز الفترة بين عامي (١٩٥٧- ١٩٧٧) بانخفاض نسبة السكان للمتكلمين باللغة السريانية بنسبة (٣,٤%) سنوياً، ويعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

١. انخفاض نسبة الخصوبة بين المجموعة السريانية الذين يميلون إلى تحديد النسل منذ وقت مبكر قياساً بما لدى المسلمين من الكورد والعرب من الرغبة في كثرة الانجاب.

٢. حركة الهجرة الواسعة التي تعرضت لها المجموعة السريانية وخاصة بعد الأحداث التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ وبعد سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣ (طالب، ٢٠٠٥، ص ٢٦١)

المحور الثالث:

تأثير التركيب القومي على مستقبل منطقة الدراسة

يعد الواقع السكاني او الثقل الديموغرافي العامل الأكثر أهمية لتحديد هوية الارض ما بين المركز والإقليم، عليه عمدت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى اتباع سياسة التطهير العرقي ضد المكونات غير العربية، خصوصاً الكورد، على امتداد الخط الفاصل بين القوميتين العربية والكوردية. وبذلك فقد حصلت حملات تهجير قسري في محافظات ديالى وكركوك ونيوى ضد الكورد وايضا التركمان رافقتها حملات توطين الوافدين من العرب محل المهجرين من السكان الاصليين بدعم من السلطات وبذلك فقد حصلت حالات واسعة من التغيير الديموغرافي لمناطق واسعة من اقليم كردستان بدءاً من بلدي بدره ومندي عند الحدود الايرانية وصولاً إلى سنجار عند الحدود السورية وقد ترتب على هذه السياسة التعسفية للسلطات العراقية، خصوصاً إبان حكم البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣) تغييرات دراماتيكية في التركيبة السكانية لهذه المناطق، بحيث تراجعت نسبة الكورد في العديد من البلدات والمناطق من ٧٥% إلى حوالي ١٥% من إجمالي السكان. (سالم، ٢٠٠٥، ص ١٤١-١٥٣)

يعد رسم حدود اقليم كردستان احدى المشكلات العالقة بين الكورد والحكومة العراقية في بغداد. وهناك العديد من العوامل التي لم تفقد فعاليتها فيما يتعلق بالاتفاق على تحديد الخط الفاصل ما بين إقليم كردستان وباقي المناطق

العراقية. سبق وأن فشلت جميع الخطط والاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين لإنهاء هذه المشكلة. ولعل أحد أهم الآليات التي تم الاتفاق عليها لإنهاء المشكلة ما ورد في اتفاقية ١١ آذار - ١٩٧٠ حيث أقرت الاتفاقية انضمام كل منطقة يصل عدد سكان الكورد فيها إلى نسبة ٥١% من اجمالي السكان إلى منطقة كوردستان للحكم الذاتي، ولتحديد الواقع الاثني للسكان كان مقررا إجراء تعداد عام للسكان قبل انتهاء الهدنة بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية عام ١٩٧٤. إلا أن الحكومة العراقية لم تنجز التعداد، وربما لعلها بأن نتائجها لن تأتي في صالح الحكومة. لأن المناطق المتنازع عليها تتسم بوجود تنوع اثني في مكوناتها وبالتالي فإن ميول ومصالح وثقافات تلك المكونات لا تتفق مع بعضها البعض ورغم ان المناطق المتنازع عليها غير محددة تحديدا دقيقا، الا انها تبدأ من ناحية جصان وقضاء بدرة في محافظة واسط شرقا وتنتهي بقضاء سنجار على الحدود العراقية السورية غرباً، مروراً بقضاء خانقين ونواحي مندلي والسعدية وجلولاء وجبارة وقرقبة في محافظة ديالى وقضاء طوز خورماتو ونواحي سليمان بك وأمرلي في محافظة صلاح الدين، ومحافظة كركوك بأكملها، وقضاء مخمور ونواحيه الأربعة التابعة لمحافظة أربيل، وأقضية الحمدانية والشيخان وتلكيف وتلعفر وسنجار من محافظة نينوى (محمد، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٥). وفي المجتمعات المتعددة الاثنيات ونتيجة لوجود النزاع بين هذه الجماعات الاثنية، يتم التوصل غالبا إلى منح الحكم الذاتي الفدرالي داخل الدولة الواحدة للمكونات الأخرى، لكن هنا تبرز تحديات مختلفة منها ما يتعلق بتحديد حدود الإقليم الفدرالي وصلاحياته والتي تؤدي بالنتيجة إلى ظهور خلافات بين المركز والإقليم على تحديد الحدود (الصلاحيات)، (والخلاف على ترسيم تلك الحدود موجود بين الحركة القومية الكوردية والحكومات العراقية المتعاقبة منذ إلحاق ولاية الموصل (جنوب كوردستان) بدولة العراق عام ١٩٢٥" .. (درويش، ٢٠١٤، ص ١١٣)

"عرفت لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم المناطق المتنازع عليها بانها "هي المناطق التي تعرضت لممارسات النظام السابق والمتمثلة بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب وتغيير الوضع السكاني من خلال ترحيل ونفي وتهجير الافراد من أماكن سكنهم كهجرة قسرية وتوطين أفراد آخرين مكانهم ومصادرة الاملاك والأراضي والاستملاك وإطفاء الحقوق وحرمانهم من

العمل من خلال تصحيح (تغيير) القومية أو من خلال التلاعب بالحدود الادارية لتلك المناطق بغية تحقيق اهداف سياسية". (عبدالرحمان, ٢٠٠٩, ٣٧٧)

"وبدأت المطالبات الكردية بعائدية هذه المناطق اليهم منذ عهد شريف باشا عام ١٩١٩ والشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩ وحزب هيو في عام ١٩٤٤، وبعدها مطالبة ثورة أيلول ١٩٦١، وأثناء مفاوضات الحكم الذاتي ١٩٧٠، ومفاوضات الجبهة الكردستانية مع الحكومة العراقية عام ١٩٩١، وفي مشروع دستور اقليم كردستان (عبدالرحمان, ٢٠٠٩, ٣٧٧)

وأثناء وضع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤ خصص لها مادة "٥٨". وبعدها في الدستور العراقي الدائم المصادق عليه في استفتاء شعبي عام ٢٠٠٥ في مادته ١٤٠ على تطبيع الاوضاع في المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها محافظة كركوك الشمالية الغنية بالنفط فضلاً عن مناطق اخرى في محافظتي ديالى (٦٥ كم شمال شرق بغداد) والموصل (٣٧٥ كم شمال بغداد) من خلال اجراء احصاء للسكان وتطبيع الاوضاع بالعمل على اعادة المهجرين الذين طردهم النظام السابق من مناطق سكناهم الاصلية ثم اخيراً اجراء استفتاء حول مصيرها لمعرفة رغبة السكان هناك بين الانضمام إلى اقليم كردستان الشمالي كما تطالب الاحزاب الكردية التي تحكمه منذ عام ١٩٩١ او البقاء مع الحكومة المركزية. وكان من المفترض وبحسب المادة الدستورية ١٤٠ ان يتم انجاز جميع تلك المراحل قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ثم مددت الفترة إلى منتصف العام ٢٠٠٨ لكن اسبابا سياسية وفنية عرقلت التنفيذ لحد الان. (ناتندرسن: استفتاء, ٢٠٠٨, ١٧٧)

اولاً: مكونات المنطقة:

في الوقت الذي يرى المكون الكردي انه يجب ضمُّ هذه المناطق إلى اقليم كردستان، يرى المكون العربي انه يجب ابقائها تحت إدارة سلطات الحكومة الاتحادية، أما التركمان، فان المتأثرين منهم بسياسات الجبهة التركمانية فيفضلون جعل كركوك ومناطق اخرى اقليماً خاصاً أو على الاقل البقاء مع الحكومة الاتحادية خشية وقوعها تحت سيطرة اقليم كردستان، بينما هنالك قوى تركمانية أخرى، ترى انه من مصلحة التركمان انضمام مناطقهم إلى اقليم كردستان^{١١} (روزنامه ی هتولیر, ٢٠١٤, ٦٧-٢٩)

"ان الرؤية الكردية حول المناطق المتنازع عليها هي تاريخية-جغرافية، فهم يرون بأن هذه المناطق تعد جغرافيا امتداد للإقليم الجبلي الكردي، وتاريخيا كانت جزءا من الامارات الكردية بل ان مدنها تم تشييدها على يد أسلاف الكورد وكانوا هم أصحاب هذه الأراضي قبل زحف الآخرين إليها، كانت لغة الحرب هي الوسيلة المتبعة بين طرفي النزاع، الحكومات العراقية والثورة الكردية، حول المناطق الكردية ومنها المناطق المتنازع عليها طيلة ثمانية عقود من الزمن حتى سقوط النظام العراقي في ٩ نيسان ٢٠٠٣، ثم بدأ النزاع يأخذ إطارا قانونيا ودستوريا بعد ذلك".

يقول الباحثان ليام أندرسن و غاريث ستانسفيلد "يرى الكورد بأن الدعوة لضم هذه المناطق ليس سببه النفط لأن المطالبة الكردية بهذه المناطق سبقت اكتشاف النفط فيها. وان المنطقة المتنازع عليها لها مكانة اسطورية عند الكورد وستكون الدليل النهائي على نجاحهم من أجل حكم ذاتي حقيقي داخل العراق".

وأشارت (مجموعة الازمات الدولية) في تقرير لها عام ٢٠٠٧ إلى "أن اعتماد الكورد على الآلية الدستورية لحل النزاع، تعني ان سياستهم تجاه هذه المناطق بعد عام ٢٠٠٣ هي سلمية وديمقراطية عكس سياسة الحكومات العراقية السابقة".

وفي مقابلة له مع فضائية الجزيرة قال مسعود البارزاني رئيس اقليم كردستان يوم ٢٠٠٩/٢/١٦ "تنفيذ المادة ١٤٠ هو الحل الأمثل لقضية المناطق المتنازع عليها. ونحن عندما ندعو إلى حل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق المادة ١٤٠ إننا نعني ما نقول، نريد حل مشكلة عانينا منها لفترة طويلة ولا نطالب بفصل جزء من العراق، بالعكس انتماء الإقليم هو للعراق". (خالد، ٢٠١٢، ص ١٨٢)

ثانياً/الدور الإقليمي:

اما بالنسبة لدور وتأثير الدول الإقليمية على مسألة الاراضي المتنازع عليها يمكن تناولها من خلال دور تركيا الكبير في رسم الحلول لهذه المشكلة خاصة ولديها نقاط قوة، منها وجود الجيب التركماني في هذه المناطق وثقل تركيا القوي على المسرح الدولي وخاصة علاقتها القوية مع الولايات المتحدة ودورها في حلف الناتو ودورها الاقتصادي الحيوي في كردستان وتأكيد طروحاتها من قبل

مكونات العراق والحكومة العراقية وارتباط الدولتين بتفاهمات واتفاقات أمنية قديمة". (علي، ٢٠١٠، ص ٤٤)

اما اللاعب الإقليمي القوي الآخر فهو إيران الذي يعتبر طرفاً قوياً ومؤثراً على الحالة الكردية المتنازع عليها، وتدرك جيداً بأن سيطرة الكورد عليها ستحولهم إلى قوة سياسية واقتصادية كبيرة في المنطقة. ولذلك استخدمت نفوذها لدى الأحزاب الشيعية لعرقلة تنفيذ المادة ١٤٠، وكذلك العمل على منع الكورد من تحقيق طموحاته (علي، ٢٠١٠، ص ٤٥)

والجدير بالإشارة إلى "أن أغلب الدول العربية لها رؤية شبه متقاربة في الموقف إزاء الوضع في العراق، حيث يعتبرون أرض العراق جزءاً من الوطن العربي وشعبه جزءاً من الأمة العربية وبالتالي لا بد من المحافظة على طابعه العربي وعليه النظر إلى القضية الكردية ضمن إطار الأمن القومي العربي ومصالح الدول العربية". (تايبر، ٢٠٠٦، ص ٥٢٢-٥٨) وكذلك (يبدو أن رؤية الدول العربية للعراق تستمد فكرتها من الوطن العربي الواحد غير قابل للتجزئة والأمة العربية واحدة وهذا ما نلاحظه فيما يطرحه القادة العرب من خلال تأكيدهم على وحدة أراضي العراق والنظر إلى القضية الكردية كقضية داخلية".

ثالثاً/ الدور الدولي:

وحول الموقف الدولي من مشكلة المناطق المتنازع يمكن اعتباره موقفاً سلبياً... فلا الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة ولا حتى المؤسسات الأكاديمية الدولية تشدد على استراتيجية حل النزاع وفقاً للآلية الدستورية. وبصورة عامة فإن الطرح الدولي، يدرس الواقع ويطرح حله وفقاً لما يسود المنطقة من أوضاعها الراهنة مع الأخذ بنظر الاعتبار السلم الاجتماعي بين الأطراف أو مكونات منطقة دون تفضيل طرف على آخر (تايبر، ٢٠٠٦، ص ١٣٧)

ان الواقع الجديد بعد يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ (أي اخراج قوات البيشمركة الكردية في معظم المناطق المتنازع عليها وعودة الجيش العراقي إليها) سيفرض نفسه على طاولة المفاوضات التي ستجرى مستقبلاً بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها في إطار قانوني جديد. لذلك، بات من الضرورة ان تستغل حكومة إقليم كردستان مفاوضات الحكومة

الاتحادية الحالية وانشغالها بتشكيل حكومة جديدة والوضع الأمني الهش في العراق والخلافات السياسية القائمة فيه، بهدف تدعيم وتوسيع سيطرتها المادية على المناطق المتنازع عليها وتثبيت الواقع المادي القائم حالياً وذلك من خلال زيادة قوتها العسكرية في تلك المناطق وتوسيع نفوذها فيها.

ان استغلال حكومة إقليم كردستان للوضع الحالي في العراق سيؤدي إلى زيادة مكاسبها السياسية فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، وسيتمكنها من فرض الواقعين المادي والقانوني على الطرف الاتحادي وقت التفاوض بشأن المناطق المتنازع عليها، حينها تستطيع ان تفرض شروطها عليهم كما فرضوه عليها في السابق، لأن الواقع الجديد ستؤدي حتماً إلى التفكير بحلول جديدة في ظل مواد قانونية جديدة. لذلك، فعلى حكومة إقليم كردستان ان تكون هي من تصنع الواقع وتفرضه على الطرف الاتحادي وان تكون هي التي تضع الحلول الجديدة بصياغة قانونية جديدة.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي :-

- ١- محافظة نينوى من المحافظات المتنوعة اثنيا نتيجة ضمها عددا من القوميات والاديان والمذاهب ، التي امتزجت في ما بينها وتعايشت على ارض المحافظة منذ الاف السنين، ونشأت بينهم أواصر الأخوة والمصاهرة ما جعلهم متوحدين في المحن والازمات .
- ٢- يمثل الكرد اغلبيه سكان المحافظة وذلك قبل عمليات التعريب ولاسيما بعد تأسيس الدولة العراقية.
- ٣- للخصائص الطبيعية دور في التكوين العرقي و القومي في هذه المناطق وتوزيعهم أيضاً.
- ٤- كان للأحداث والوقائع التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة دور كبير في تنويع واقع القوميات فيها.

- ٥- تذبذب ملحوظ في عدد السكان بين احصائي (١٩٥٧ - ٢٠٠٧) وهذا يعود إلى سياسة البعث في عمليات (التغير الديموغرافي) حيث اثر على واقع حال سكان هذه المناطق وكذلك سياسة التطهير العرقي .
- ٦- تعد منطقة الدراسة من المناطق الاستراتيجية من الناحية السياسية والجغرافية ، حيث تعتبر حلقة وصل بين الدول الإقليمية (تركيا ، سوريا ، العراق) .
- ٧- تعتبر منطقة الدراسة من المناطق المتنازع عليها والتي كانت في الماضي وفي الحاضر نقطة الخلاف بين الكورد والحكومات العراقية المتعاقبة .

المقترحات:

١. تأسيس مؤسسات ومراكز وثائقية، تأخذ على عاتقها مسؤولية جمع وتوثيق كل ما يتصل بالتهجير والتعريب الذي تعرض له الشعب الكردي، وكذلك جمع البيانات والإحصائيات والوثائق الخاصة بذلك لمساعدة الباحثين والمعنيين على البحث والدراسة.
٢. من اجل حل مشكلة (التنافس السياسي) القائم على الاثنية في المحافظة ، يجب إعطاء كل مكون اثني حقه في التمثيل السياسي ، وبالشكل الذي يتناسب مع حجمه السكاني ، وهذا يتم من خلال دعم عملية الانتخابات الديمقراطية الحرة ، والقائمة على التنافس السياسي الشريف المنطلق من تنظيم البرامج الانتخابية التنموية للأحزاب والكيانات ، وترك الأوراق الاثنية التي تستخدمها الكثير من الاحزاب الدينية او القومية .
٣. الاسراع في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الدائم للعراق بكل حذافيرها من اجل عودة الحقوق لأصحابها.
٤. توثيق الصلات مع مؤسسات الامم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وحقوق الانسان للكشف عن ابعاد ووسائل سياسة التعريب في الإقليم والعمل على عودة المهجرين إلى ديارهم وتعويضهم

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

١- بالعربية

- إبراهيم شريف, الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي, مطبعة شفيق, ١٩٨٠.
- ثامر العامري, موسوعة العشائر العراقية, دار الشؤون الثقافية, الجزء الخامس, بغداد, ١٩٩٢.
- جزا توفيق طالب , المقومات الجيوبولوتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان , مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية , السليمانية , ٢٠٠٥ ,
- حسن اوزمن, التركمن في العراق وحقوق الانسان, انقرة, ٢٠٠٢, ص ١٣.
- خليل اسماعيل محمد , (دھوك- نینوی) دراسات في الخصائص الديموغرافية للسكان, مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية , السليمانية , ٢٠٠٥
- خليل اسماعيل محمد , المناطق المتنازع عليها, دراسة في الجغرافية السياسية, مطبعة موكریان اربیل, ٢٠٠١
- خليل اسماعيل محمد , المناطق المتنازع عليه, دراسة في الجغرافية السياسية, مطبعة موكریان هه و لیر , ٢٠١١ ,
- خليل اسماعيل محمد وآخرون, سياسة التعريب في اقليم كردستان العراق, دار اراس, ٢٠٠٣, اربیل.
- خليل اسماعيل محمد, إقليم كردستان العراق, ط٣, مطبعة اربیل زانكو, اربیل, ١٩٩٩
- خليل اسماعيل محمد, البعد السياسي للمشكلات القومية, الكرد نموذجاً, ٢٠٠٩, اربیل.
- خليل اسماعيل محمد, القضية الكردية في العراق وجود ام حدود, ٢٠٠٦, اربیل.
- خليل اسماعيل محمد, المجتمع المدني, ومستقبل الاثنيات في العراق. منشورات مكتب الفكر والتوعية, سليمانیه, ٢٠٠٤ ,
- رؤذهاث ویسی خالد, مشكلة المناطق متنازع عليه في العراق, مطبعة جامعة دھوك, ٢٠١٢

- سليمان صائغ الموصلي، تاريخ موصل، الدار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧١، ص ٥٥.
- شاكِر خصباك ، علي محمد المياح، الفكر الجغرافي تطوره وطرق بحثه ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٩ ،
- شاكِر خصباك، العراق الشمالي (دراسة للنوعية الطبيعية والبشرية)، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣،
- شاكِر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٠،
- عبد المنعم عبد الوهاب و د. صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٩ ،
- عدنان اسماعيل الياسين ، التغير الزراعي في محافظة نينوى ، جامعة بغداد، بغداد ، ١٩٨٤ ،
- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافيا السكان ، النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ،
- محمد رشيد الفيل، الاكراد في نظر العلم، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٦٥،
- نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مؤسسة دار كتب للطباعة والنشر، جامعة موصل، بدون سنة طبع.
- هرمان علي، مشكلة المتنازع عليها في العراق، مجلة صوت الاخر، العدد ٤٠٠،
- اليلادري، فتوح البلدان، دار النشر للجامعة، بيروت، ١٩٨٥،
- يونس عبدالله الطائي، دور المراكز الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية التركية.

٢- بالكردية:

- جوهر نامق سالم، نايا فيدراليتت وئك خياريكى سياسي لة عيراق ثيندة دة فكريت، ضائي يكتم، هتولير، ٢٠٠٥،
- خليل اسماعيل محمد ، دابتش بووني جوطرافياي توركمان لة عيراقدا ، طوطاري ليكولينه قوتى ستراتيجي ، بة ناوى ضااخانة ، هتولير ، ١٩٩٤
- وليام نةندرسن وكاريث ستانسليفيد، (نايندةى عيراق، ديكتاورى يان دابتش بوون) وقرطيرانى: كاميار سابيرودلشاد حمة، ضاباخانةى رةنج، ٢٠٠٨

- برادلي ا. تاير. ئۇجنداي ئۇمىرىكا لىقروۇدھەلاىى ناوۇراست ئاش
- ۱۱سىمىتېمبىر، وۇرطىرانى: حىسن سىد مىمد. ضابىخىنى تىشك. ۲۰۰۶،
- سلام ناوخۇش، ھۇكارەكانى لكاندى وىلاتى موسلبە عىراقى عىرقىبىقۇ، ضابىى
- يىكەم، ۲۰۰۰، ھىولىر.
- ئىمىن قادىر مىنە، ئىمىنى سىتراتىجى عىراقى وسىكوزىكى بى عىسان (تقرىل
- وتىرىب وتىبىس)، سىنتىرى لىكولنىقۇ، سىتراتىجى كوردىستان. ۱۹۹۹، سلىمانى.
- مىمد سىعدى سوفى ئارىزطاي كركوك لى ناو ئاكتاوكردنى ورطىزىدا،
- سلىمانى، ۲۰۰۵.

ثانياً/ تیّزەکان:

- سەركەتوت عبدوللەھ دەرۋېش، شۈيىنى جۇطرافي ناۋىزە كوردىستانىيە كانى دەرۋەزى ئىدارى ھەزرىم و كارىپى قىرى لەسەنر دۆزى كورد لە عىراق. نامەى ماستەر ئىشكەش كراۋە بە كۆلىزى ئادابى زانكۆى سەلاھەت دىن/ ھەۋلىر، ۲۰۱۴.

ثالثاً/مجلات

- خليل اسماعيل محمد ، دوراية ميّذوويةكانى دابتش بووني جوطرافي عقرّوب لة عير اقددا ، طوطاري سقنتقري ليكولينةقوى ستراتيحي، ذمارة (٣) سالي سيّيقم ، بة بيّ ناوى ضائخانة ، هقوليّر ، ١٩٩٤ ،
- خليل اسماعيل محمد ، البعد القومي للتغيرات الادارية في حدود الادارية محافظة كركوك ، منشورات مجلة كاروان ، مطبعة وزارة الثقافة ، ١٩٩٧ ، اربيل
- خليل اسماعيل محمد ، دابتش بووني جوطرافي ونقّتقوى كورد لة عير اقددا ، طوطاري سقنتقري ليكولينةقوى ستراتيحي ، ذمارة (٢) سالي دووقم
- سقروقر عبدالرحمان، دانوساندى يةكيّتي نيشتنامى كوردستان لةطقّل حكومتي عيراقى ١٩٨٤ ، ريّيازي نويّ ، ذمارة (٥١) سليمانى ، ٢٠٠٩ ،
- هرمان علي، مشكلة المتنازع عليها في العراق، مجلة صوت الاخر، العدد ٤٠٠.
- سقروقر عبدالرحمان، دانوساندى يةكيّتي نيشتنامى كوردستان لةطقّل حكومتي عيراقى ١٩٨٤ ، ريّيازي نويّ ، ذمارة (٥١) سليمانى ، ٢٠٠٩ ،

Abstract

The reality of the national composition of the disputed areas in Nineveh province and its reflection on the future of the region

Set Nineveh province, a unique case is a multi-nationalities, religions, doctrines, and despise this word Composite Perimeter Center regional variety to enjoy some nationalities and its across the borders of Iraq to include the trading second complicated with neighboring countries geographical, it's also the governorates of Iraq that were subjected throughout its political history to the campaigns of demographic change touched on the fact of population and global levels .This research is an attempt to shed light on the policy of Arabization and displacement suffered by the residents of the area, which were taken at epochs last of the last century to take in the excesses of the issue of change, especially for the Kurdish areas that are still outside the liberated area, with a view to The disclosure of the reality of the national composition of the region and policies that you know not, through a knock on the geographical dimension and history of the area as well as study the composition of the force during the years 1957 to 2007, and in the other part the sea we touched to the analysis of the reflection of the national composition on the future of the area .The findings of the study to a set of conclusions and alteration.

پښتو

پښتانه نه ته وهی ناوچه کیښه له سهره کانی پارټیزګای نهینه و وره نګدانه وهی له سهر دواړوژی ناوچه که

پارټیزګای نهینه وایه کیکه له و پارټیزګایانه ی عیراق که خاوه ن باریکی ده ګم نه له رووی هه مه جوړی پښتانه نه ته وهی وئاینه وه، به جوړی هه ندی له پښتانه کانی ریشه ی نه ته وه یان دریژ ده بیته وه بۆ ئو بهری سنوری ولاتانی دهرواسی وری ګومان ئه مه ش جوړه دڅیکي ئالوژی دورست کردوه له ګل ئه م ولاتانه هه روه ها به یه کی که له و پارټیزګایانه ی عیراق داده نریټ به دریژای میژووی سیاسی خو ی توشی چه نده ها هه لمه تی ګورینی پښتانه ی دیموګرافی بوته وه که هوکاري سهره کی بووه له سهر ګورینی راستی پښتانه ی دانیشتونینه کی. بویه ئه م توپژینه وه مان تهرخان کردوه بۆ تیشک خستنه سهر ئو هه لمه تانه ی ته عریب وته هجر که روبه روی دانیشتوانی ئه م ناوچه بوته وه به تابیبت له م سالانه ی دوایدا. ئامانجی ئه م توپژینه وه دهرخستنی راستی پښتانه ی نه ته وهی ئه م ناوچه یه وزانینی کاریګه ری سیاسه تی حکومه ته کانی عیراق به رامبه ر به دانیشتوانی ناوچه که. بۆ پښکانی ئه م ئامانجه توپژینه وه که دابه ش کراوه بۆ سی ته وهر به جوړی له ته وهی یه که م باسی ره هندی جوګرافی ومیژووی ناوچه ی توپژینه وه کراوه له ته وهی دووه مدا باسی پښتانه ی نه ته وهی ناوچه که کراوه له نیوان سالانی ۱۹۵۷-۱۹۷۷. له ته وهی سییه مدا باسی کاریګه ری پښتانه ی نه ته وهی دانیشتون کراوه له سهر دیارکردنی دواړوژی ناوچه که. له کوټاییدا توپژینه وه که ګه یشت به چه ند ئه نجامیک وراسپارده یه ک.